الدعم العراقي للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية ١٩٤٧- ١٩٥٠ منظمة الأمم المتحدة أنموذجاً

م. د. بشار فتحي جاسم العكيدي

جامعة الموصل / مركز الدراسات الإقليمية /

قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية

مستخلص

مثلت القضية الفلسطينية نقطة تحول في تاريخ العرب الحديث لأنها شكلت تحديا لا يزال مستمرا الى هذا اليوم، كما مثلت هذه القضية نقطة صراع وخلاف بين الشرق والغرب، لا سيما بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية اللتان دعمتا وايدتا الصهاينة في انشاء وطنهم القومي في فلسطين، متجاوزين كل السياقات القانونية والأخلاقية والدينية التي تمنع انتهاك حقوق الاخرين والنيل من استقلالهم، ومع تطور هذه القضية وعرضها على منظمة الأمم التي في العام ١٩٤٧ واعلان انشاء دولة (اسرائيل) بسبب الضغوط البريطانية الامريكية، رمى العراق بكل ثقله السياسي من اجل منع صدور أي قرار يسعى الى تقسيم فلسطين او النيل من حقوقها، كما انه سعى ومن خلال تأثيره على الدول الأعضاء الى دعم القرارات التي تؤيد العرب وتمنحهم الحق في ارضهم، الا ان الضغوط الامريكية والبريطانية داخل هذه المنظمة اثبتت مدى انحيازهم للصهاينة ومخالفتهم للبنود التي وضعوها داخل هذه المنظمة في التحرر والاستقلال وعدم التبعية، فضلا عن زرعهم لهذا الكيان الغريب في ارضنا العربية.

المقدمة

شهد التاريخ السياسي الحديث ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحولا خطيرا تمثل في النشاط الذي بذلته المنظمات الصهيونية من اجل إيجاد وخلق دولة (اسرائيل) وانشاء هذه الدولة على أسس عقائدية في سابقة لم تشهد لها نظيرا، اذ استغل اليهود امكانياتهم المادية وكرسوها من اجل الدعاية لمشروعهم وكذلك كسب عطف الأطراف المؤثرة على الساحة السياسية الدولية.

يهدف البحث الذي يحمل عنوان (الدعم العراقي للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية ١٩٤٧- ١٩٥٠ منظمة الأمم المتحدة أنموذجا) الى ابراز دور العراق وتأثيره السياسي في المنطقة العربية والمحافل الدولية وتحديدا من خلال منظمة الأمم المتحدة التي تشكلت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكذلك ابراز الدور البريطاني والامريكي في دعم الصهاينة ومساندتهم في خلق هذا الكيان في قلب الوطن العربي.

قسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسة، حمل الأول عنوان (نشاط الحركة الصهيونية في الدعوة لإنشاء الوطن القومي لليهود) والذي من خلاله استعرضنا نشاط الحركة الصهيونية في اوروبا والمؤتمرات التي عقدتها تلك الحركة من اجل توحيد كلمتها وكسب اكبر عدد من المؤيدين للحركة الصهيونية، كما عنون المبحث الثاني (الدعم البريطاني الأمريكي لإقامة دولة (اسرائيل)) والذي من خلاله راجعنا تاريخيا واظهرنا الدعم البريطاني لليهود ومساندتهم في مؤتمراتهم وانشاء الحركة الصهيونية وكذلك مساندة ودعم الولايات المتحدة الامريكية وتحديدا مع انطلاق الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، في حين عنون البحث الثالث (القضية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة ودور العراق المساند لها) حيث تطرقنا من خلال هذا المبحث الى انتقال القضية الفلسطينية الى منظمة الأمم المتحدة وموقف العراق الداعم لها من خلال الجلسات التي عقدتها تلك المنظمة، وكيف كرس العراق جهوده من اجل خدمة هذه القضية.

أولا: نشاط الحركة الصهيونية في الدعوة لإنشاء الوطن القومي لليهود.

عند الحديث عن القضية الفلسطينية وما رافقها من تطورات لابد من الرجوع الى جذور تلك القضية والمراحل التي مرت بها والظروف التي اثرت عليها، اذ انه يمكن اعتبار نشوء

الحركة الصهيونية نقطة البدء في تكوين القضية الفلسطينية، فمع بداية الدعوات التي ظهرت لإنشاء وطن قومي لليهود كانت فلسطين الهدف المنشود لهذا التوجه لاعتبارات تاريخية ودينية وعقائدية لا مجال لذكرها.

اذ يمكن اعتبار (المضايقات) التي تعرض لها اليهود في روسيا وبولندا ورومانيا في العام ١٨٨٢ نقطة تحول في مصير اليهود، مما حفز احد زعمائهم والمدعو بينسكر الى تأليف كتاب اسماه (التحرير الذاتي) ومما جاء فيه :" ان العالم يحتقر اليهود لانهم ليسوا امة، ولأنهم أجانب في كل بلد يعيشون فيه، والعلاج الناجع لهذا الداء المستعصي هو إيجاد قومية يهودية لشعب في ارض الوطن"[١]. اذ ان ما تقدم يؤكد بان اليهود سعوا الى ان يكون لهم وطن يعتمد في تكوينه وانشائه على البعد الديني الذي هو بحد ذاته بعيد عن كل ما يطلق عليه من شعارات المساواة بين الأديان والتقارب الفكري الذي يلغي التعصب الديني والنظرة الى الاخر بمنظار الطبقية الدينية على اعتبار ان اليهود هم (شعب الله المختار) حسب معتقداتهم.

كما ان المحاولات الصهيونية للهجرة الى فلسطين لم تقف عند هذا الحد، اذ جرت هنالك محاولات عدة وموجات نزوح وهجرة الى فلسطين من قبل اليهود من اجل تكريس الهيمنة الصهيونية وإيجاد الذريعة لإنشاء دولة (اسرائيل) المزعومة، لذلك وعلى غرار ما تقدم شهد العام ١٨٨٢ موجة من المهاجرين الصهاينة قامت بها منظمة جمعية (احباء صهيون) الى فلسطين، وفي العام نفسه تقدمت بطلب الى القنصل العثماني في اوديسا للحصول على اذن بالهجرة الى فلسطين والاستقرار فيها، الا ان الحكومة العثمانية اوعزت الى القنصل في نيسان من العام نفسه برفض الطلب، واشعار جميع اليهود الراغبين بالهجرة الى الدولة العثمانية بانه لن يسمح لهم بالاستقرار في فلسطين، على ان لا يعني ذلك السماح لهم بالهجرة الى المناطق العثمانية الأخرى والاستقرار فيها كيفما شاءوا، بل عليهم ان يصبحوا رعايا عثمانيين وان يقبلوا بتطبيق القوانين المعمول بها في الدولة العثمانية[٢]

وفي العام ١٨٩٦ طلب ثيودور هرتزل[٣] من خلال كتابه (الدولة اليهودية) من السلطان عبد الحميد (١٨٧٦-١٩٠٩) إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، مقابل حل المشاكل المالية التي تعاني منها الدولة العثمانية، اذ أشار في كتابه:" اذا منحنا جلالة السلطان فلسطين، نستطيع الالتزام مقابل ذلك بان نسوي المشكلة المالية لتركيا تسوية شاملة"[٤].

اذ زار هرتزل القسطنطينية في حزيران عام ١٨٩٦ ورافقه في زيارته صديقه نيولنسكي رئيس تحرير صحيفة بريد الشرق والذي كانت له علاقة ودية مع السلطان عبد الحميد، فنقل نيولنسكي اراء هرتزل الى السلطان عبد الحميد، حيث قال السلطان لنيولنسكي:" هل بإمكان اليهود ان يستقروا في مقاطعة أخرى غير فلسطين؟ فأجاب نيولنسكي: فلسطين هي المهد الأول وعليه فان اليهود لهم الرغبة في العودة اليها، فرد السلطان قائلا: ان فلسطين لا تعتبر مهدا لليهود فقط، وانما هي مهد لكل الأديان الأخرى، فأجاب نيولنسكي: في حال عدم استرجاع فلسطين من قبل اليهود فانهم سوف يحاولون الذهاب بكل بساطة الى الارجنتين"(٥).

فارسل السلطان عبد الحميد رسالة الى هرتزل بواسطة صديقه نيولنسكي قائلا فيها: "انصح صديقك هرتزل ان لا يتخذ خطوات جديدة حول هذا الموضوع لاني لا استطيع ان اتنازل عن شبر واحد من الأراضي المقدسة، لأنها ليست ملكي بل هي ملك شعبي، وقد قاتل اسلافي من اجل هذه الأراضي وروووها بدمائهم، فليحتفظ اليهود بملاييينهم، اذا مزقت دولتي من الممكن الحصول على فلسطين بدون مقابل، ولكن اذا لزم الامر فليبدا التمزيق في جثتنا، ولكن لا أوافق على تشريح جثتي وانا على قيد الحياة"(٦).

عقد اليهود مؤتمرهم الأول في مدينة بال السويسرية خلال الفترة ٢٩-٣١ أغسطس ١٨٩٧ والذي أوصى بان تكون ارض فلسطين مركزا للدولة (الإسرائيلية)، ووضع خلال هذا المؤتمر العلم والنشيد القومي لليهود، وأوصى كذلك بالعمل على شراء الأراضي الفلسطينية، وقال هرتزل في ختام المؤتمر: " الان انشانا الدولة اليهودية"(٧).

في العام ١٩٠١ تمكن هرتزل من مقابلة السلطان عبد الحميد ولمدة ساعتين بعد ان تمكن من الاحتكاك بكبار موظفي قصر يلدز، واقترح هرتزل على السلطان قيام البنوك اليهودية في اوربا بمساعدة الدولة العثمانية لقاء السماح بالاستيطان في فلسطين، الا ان هرتزل اخفق في اقناع السلطان عبد الحميد بمشاريعه(٨).

فكان هذا الرفض تغييرا لتوجه اليهود ورغبتهم في البحث عن موطن اخر لهم، ففكروا في انشاء وطنهم في مدينة العريش المصرية، فاتصل هرتزل بالحكومة المصرية التي رفضت ذلك، فعرض الإنكليز على هرتزل استعمار اوغندا الافريقية، فتألفت لجنة لدراسة الموضوع، الا ان وفاة هرتزل في عام ١٩٠٢ دفعت المؤتمر الصهيوني الى رفض المشروع والإصرار على

جعل فلسطين الوطن القومي لليهود او ما يجاورها من الأراضي، وفي المؤتمر الصهيوني المنعقد في لاهاي عام ١٩٠٨ تقرر تأسيس شركة للأراضي الفلسطينية وتخصيص قرض يقدمه البنك الوطني اليهودي بناء حي عصري للمهاجرين اليهود بالقرب من يافا، كما قرر اعتبار العبرية لغة التخاطب الرسمية(٩).

ان تطورات الحركة الصهيونية وتحركها وتأثيرها على الدول ذات الفاعلية في اتخاذ القرارات الدولية يدفعنا الى التعامل مع هذا الموضوع من خلال التطرق الى اهم مراحل هذه الحركة، لذلك كان الوعد الذي اطلقه وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور (١٩١٦-١٩٢٢) في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ من خلال الرسالة التي بعثها الى الثري اليهودي اللورد روتشيلد والتي جاء فيها: "يسرني ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة صاحب جلالة الملك بان حكومة جلالته تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية مع التأكيد بعدم الاضرار بالحقوق المدنية الدينية و التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الان، ولا الحقوق والمركز السياسي التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى"(١٠). اذ تؤكد تلك الرسالة على ان بريطانيا كانت السبب الفعال والحقيقي وراء إيجاد دولة (اسرائيل) في فلسطين، اذ انها ومن خلال نفوذها وتأثيرها السياسي والاقتصادي تمكنت من إيجاد وخلق ودعم هذه الدولة، كما انها تظهر مدى تأثير اليهود وتغلغلهم في مراكز صنع القرار البريطاني وصولا الى الملك نفسه.

ثانيا: الدعم البريطاني الأمريكي لإقامة دولة (اسرائيل).

بعد ان ارست بريطانيا أسس الحركة الصهيونية من خلال دعمها لليهود والوقوف الى جانبهم من اجل انشاء دولتهم المزعومة، ومن اجل استكمال هذا الجهد تبنت بريطانيا نهجا جديدا من خلال السعي الى احتلال منطقة المشرق العربي وبالتالي تحقيق ما تخطط من اجله، الا وهو السيطرة على فلسطين وايواء اليهود فيها. ولتحقيق تلك الغاية احتلت فلسطين خلال الفترة ١٩١٧-١٩١٨ وشكلت فيها إدارة عرفت باسم (إدارة الأراضي المحتلة) وجعلت قيادتها العليا في القدس وعينت الجنرال كلايتن مديرا عاما له ثم خلفه الجنرال موني، ثم تغيرت هذه الإدارة في بداية عام ١٩٢٠ الى إدارة ملكية برئاسة السيد هربرت صموئيل كمندوب سامي للملك

جورج، وعهد اليه تنفيذ وعد بلفور بجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود كما قرر مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠[١١].

ان الحركة الصهيونية كانت تدرك أهمية الدعم البريطاني لها، اذ لولاه لما تمكن اليهود من الهجرة والاستقرار في فلسطين، ويؤكد ذلك الاجتماع الذي جرى في ٧ شباط ١٩١٧ بين ابرز زعماء الصهاينة في بريطانيا اللورد روتشيلد ومؤرخ الحركة الصهيونية ناحوم سوكولوف والعالم حاييم وايزمن بينما مثل الحكومة البريطانية مارك سايكس عضو مجلس الحرب البريطاني، وخلال الاجتماع اعرب الصهاينة عن معارضتهم لأي حكم دولي في فلسطين، ورغبتهم ان تحكمها بريطانيا، لان اليهود في كل انحاء العالم يثقون ببريطانيا ويعلمون ان القانون والنظام سيسودان في ظل الحكم البريطاني الذي لن يتدخل في النشاط الاستيطاني او التطور الثقافي لليهود هناك، واكد وايزمن ان اليهود سيهاجرون الى فلسطين لتأسيس امة يهودية فيها[١٢].

وانطلاقا من هذه الرغبة أصبحت بريطانيا الراعي الرسمي لليهود الذين خولوها بالدفاع عن حقوقهم والمطالبة بها، وعليه وبعد ان ارست بريطانيا الأسس الإدارية لها في فلسطين بعد احتلالها خولت لجنة صهيونية برئاسة وايزمن وعضوية الماجور اورمسبي غور الموظف البريطاني في وزارة الحربية البريطانية بصفته ضابط ارتباط سياسي لدى اللجنة في اب ١٩١٨، فتجولت في الأراضي الفلسطينية وطالبت بإشراكها في الحكم على الفور، اذ كانت نسبتهم آنذاك تمثل ٦% من مجموع السكان الأصليين، وشرعت اللجنة في تدريب قوة عسكرية واقامت نظاما قضائيا مستقلا ودائرة للاستخبارات[١٣].

وقامت بريطانيا بإرساء اول أسس الدعم والتفوق الصهيوني في فلسطين من خلال تعيين الصهيوني هربرت صموئيل كمندوب سامي في عام ١٩٢٠ –كما ذكرنا سابقا– والذي تبنى سياسة تهدف الى حمل العرب على الإذعان لبريطانيا من اجل تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين من جهة، والعمل على كسب تأييد الفلسطينيين المعتدلين أي ذوي المصالح الثابتة والمستقرة من خلال ابداء المودة الشخصية والتساهل السياسي معهم[١٤].

كما ان بريطانيا لم تكن تخفي ميولها ودعمها للصهاينة في اهم المنظمات الدولية آنذاك، اذ وفرت لنفسها غطاء دوليا من خلال منظمة عصبة الأمم عندما قامت بإصدار قرار في ٢٤

تموز ١٩٢٢ بانتدابها على فلسطين متضمنة في صك الانتداب وعد بلفور، فاصبح هذا الوعد التزاما رسميا معتمدا دوليا من قبل هذه المنظمة[١٥]. وهنا لابد من الإشارة الى نقطة مهمة تحمل التناقض الكبير في الأفكار والمبادئ التي تأسست من اجلها منظمة عصبة الأمم، اذ ان فكرة الانتداب التي اوجدتها هذه المنظمة كانت تشير الى مساعدة الشعوب المنتدبة واعدادها لنيل استقلالها، وهو ما كان يجب ان تلتزم به بريطانيا في فلسطين من خلال العمل على الارتقاء بمؤسسات الدولة وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين[١٦]. الا ان ما حصل كان منافيا لتلك الأفكار والمبادئ بل كان اسوا من ذلك بالمجيئ بكيان غريب وزرعه في فلسطين ومن ثم العمل على تفضيله على السكان الأصليين وهم اهل فلسطين.

أدت السياسة البريطانية الى اتساع رقعة السخط العربي في فلسطين، اذ ان الإجراءات التي قامت بها بريطانيا والمتمثلة في اتساع الهجرة الصهيونية وطرد الفلاحين من أراضيهم وازدياد حالة العامل الفلسطيني سوءا وارتفاع عدد العاطلين عن العمل ورفض تأسيس حكومة ديمقراطية في فلسطين، وغيرها من السياسات التي انتهجتها بريطانيا أدت بالتالي الى نشوب ثورة ١٩٣٦[١٧]. وبغض النظر عن ما الت اليه الثورة من تطورات فإنها حاولت امتصاص الضغط الحاصل عليها من خلال فتح قنوات تواصل وحوار مع الأطراف الفلسطينية، اذ أعربت الحكومة البريطانية في ٩ تشرين الأول ١٩٣٧ ومن خلال بيان أصدرته عن فلسطين عن رغبتها في دعوة مندوبين عن عرب فلسطين وبعض البلاد العربية المجاورة لفلسطين وعن الوكالة اليهودية للتفاوض معهم في لندن بشان السياسة البريطانية ومحاولة الوصول الى تفاهمات بشان فلسطين[١٨].

الا ان كل النقاشات والحوارات التي جرت لم تصل الى إيجاد حل للمشكلة التي تسببت بها بريطانيا نفسها، لذلك قامت بإصدار الكتاب الأبيض في ١٧ أيار ١٩٣٩ والذي تضمن قيام بريطانيا بتشكيل حكومة فلسطينية خلال عشرة سنوات ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين مصالحهما التجارية والحربية، كذلك فان الدولة المستقلة يجب ان تكون دولة يساهم بها العرب واليهود بما يضمن صيانة المصالح الأساسية لكلا الطرفين، واشترطت بريطانيا بان يسبق تشكيل الحكومة فترة انتقالية تحتفظ حكومة صاحب الجلالة بمسؤولية حكم البلاد وخلا تلكم الفترة يعطى اهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم، وستتاح لكلا الطرفين فرصة

للاشتراك في إدارة الحكومة، وقررت بريطانيا السماح بدخول ٧٥ الف مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس القادمة اعتبارا من الأول من نيسان[١٩].

ولعل اندلاع الحرب العالمية الثانية وانشغال العالم بها قد جعل القضية الفلسطينية قضية ثانوية، وتغير الاهتمام الى مسارات الحرب وتطوراتها لا سيما بعد ان جعلت بريطانيا من فلسطين قاعدة لقواتها، وتدخل الولايات المتحدة الامريكية كطرف مؤيد وداعم لليهود الى جانب بريطانيا قد جعل اليهود في موقف اقوى، اذ عملت الصهيونية على الإفادة من الولايات المتحدة الامريكية بإمكانياتها الضخمة، فانتهزت فرصة الحرب العلمية الثانية فتحركت مستغلة مالها من نفوذ نتيجة سيطرتها على دوائر المال والاعمال ووسائل الاعلام، فازداد تدخل الولايات المتحدة لصالح اليهود واصبحت تطالب في أواخر الحرب العالمية الثانية بفتح أبواب فلسطين امام المهاجرين اليهود التي كانت تضعهم في المعسكرات الخاصة التي اقامتها في المناطق الاوربية التي انسحب منها الالمان، وأصبحت الولايات المتحدة تنافس بريطانيا في اعلان قيام دولة لليهود في فلسطين[٢٠].

ومن متابعة الموقف الأمريكي ودعمهم للصهاينة نجد انه عندما نشبت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) واصبح اليهود في موقف ضعيف في اوربا، سعوا الى الوقوف مع الرئيس الأمريكي روزفلت وطالبوه بخروج الولايات المتحدة الامريكية من عزلتها واشتراكها في الحرب العالمية ضد المانيا النازية، اذ اعلن اليهود انهم لن يتمكنوا من العيش الا اذا انتصر الحلفاء على النازيين[٢١]. وعلى ما يبدو فان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن داعمة لليهود قبل عام ١٩٣٩، مما ولد ردة فعل في الشارع الأمريكي تدعو الى مساندة اليهود ودعمهم متأثرين بالدعاية التي بثها اليهود في تعرضهم للاضطهاد من قبل الالمان. لذلك ومنذ مطلع العام ١٩٤١ استغل قادة الحركة الصهيونية وفي مقدمتهم وايزمن وبن جوريون من التعاطف الأمريكي معهم فمارسوا نشاطهم من خلال الأوساط الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية بهدف الحصول على التأييد الأمريكي للبرنامج السياسي الجديد الذي يدعو الى مفهوم الدولة اليهودية، كما قام مجلس الطوارئ الأمريكي للشؤون الصهيونية بدور بارز في التخطيط لجعل اليهود الأمريكيين يمارسون تأثيرا فعالا في توجيه السياسة الامريكية في الشرق الأوسط، وتمكن مجلس الطوارئ

من التأثير على الراي العام الأمريكي من خلال شبكة واسعة من الاتصالات شملت ٧٦ ولاية وفروعا إقليمية انقسمت بدورها الى ٣٨٠ لجنة محلية(٢٢).

وتكريسا لتحول الثقل اليهودي من بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية، فقد تشكلت في نيسان ١٩٤١ اللجنة الامريكية الفلسطينية برئاسة السناتور روبرت واغنر مهمتها التعبير الودي الذي تكنه الولايات المتحدة تجاه الدعوات الرامية الى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وضمت اللجنة عددا من الشخصيات البارزة، اذ ضمت ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي (١٤٣) نائبا، و (٢٢) حاكما من حكام الولايات المتحدة، فضلا عن عدد من الادباء والناشرين ورؤساء تحرير عدد من الصحف(٢٣).

ان ما تقدم يشير الى بداية انتقال ثقل الحركة الصهيونية من بريطانيا الى الولايات المتحدة التي تحولت الى اهم سند لتحقيق طموحات الصهاينة على حساب العرب، وتحولت الحرب العالمية الثانية بوقائعها وملابساتها المتشابكة الى فرصة ثمينة عرفت الحركة الصهيونية كيف تكرسها لخدمة أهدافها، اخذة بنظر الاعتبار موقع الولايات المتحدة المتميز في العلاقات الدولية، ودورها الحاسم في تقرير مصير اخطر قضاياها في ظل ظروف الحرب المعقدة، وقد انعكس ذلك في مقررات المؤتمر الذي نظمته الحركة في فندق بلتيمور في نيويورك في أيار ١٩٤٢ بحضور ابرز زعمائها أمثال وايزمن وديفيد بن غوريون وناحوم كولدمن، والذي يعد نقطة تحول في النشاط الصهيوني عالميا على حساب فلسطين ارضا وشعبا. كما ان اهم نتائج هذا المؤتمر كانت انتقال مركز الحركة الصهيونية من بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية(٢٤).

اتخذ الكونغرس الأمريكي قرارا في كانون الأول ١٩٤٤ بتشجيع الهجرة اليهودية غير المحدودة الى فلسطين، وانشاء الدولة اليهودية، وحظي هذا القرار بموافقة الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وفي اذار ١٩٤٤ اكد الرئيس الأمريكي فراكلين روزفلت للزعماء الصهاينة ان الحكومة الامريكية لم تبد في أي وقت موافقتها على الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩، وانه يأمل ان يحظى الذين يسعون الى إقامة وطن قومي لليهود بالإنصاف التام، وواصل الرئيس التعبير عن شدة اهتمامه بالقضية الصهيونية واكد للزعماء الصهاينة في عدة مناسبات عطفه الشخصي على امانيهم الخاصة بقيام الوطن القومي لليهود وفتح باب الهجرة غير المحدود الى

فلسطين، الا ان تلك التصريحات لاقت معارضة شديدة من قبل وزارة الخارجية الامريكية التي كانت تعترض على اتجاه الرئيس روزفلت خاصة وان كبار مسئوليها وعلى راسهم وزير الخارجية ستيتنيوس كانوا شديدي العداء للصهيونية[٢٥].

ارسل الرئيس الأمريكي هاري ترومان (١٩٤٥-١٩٥٣) رسالة الى رئيس الوزراء البريطاني كلمن اتلي (١٩٤٥-١٩٥١) في ٣١ اب ١٩٤٥ اكد فيها ضرورة الإسراع في استخراج مائة الف شهادة للهجرة المباشرة الى فلسطين لليهود الموجودين في معسكرات الاعتقال، الا ان رئيس الوزراء البريطاني رفض هذا الطلب، وعلى اثر ذلك الرفض تشكلت لجنة أمريكية- بريطانية وبدات اجتماعاتها في كانون الثاني ١٩٤٦ في واشنطن، ونشرت تقريرها في ٣٠ نيسان ١٩٤٦ تضمن التوصية بمنح مائة الف شهادة هجرة على الفور لليهود الى فلسطين، واوصت كذلك ان تمنح هذه الشهادات في نفس العام، على ان يعجل بهجرة اليهود كلما سنحت الظروف بذلك[٢٦].

ان الاحداث التي تلت تطورات الموقف الأمريكي تجاه اليهود عززت من موقفهم واعطتهم دعما كبيرا من خلال منظمة الأمم المتحدة التي أعلنت بصورة رسمية عن قيام دولة إسرائيل وكما سنرى لاحقا. وقبل الانتقال الى الموقف العراقي من القضية الفلسطينية نشير الى نقطة مهمة كانت دافعا لتوجه اليهود نحو فلسطين، واختيارهم إياها دونا عن كل اصقاع الأرض، اذ يقول ناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي في مدينة مونتريال في كندا عام ١٩٤٧ ما نصه: "كان ممكنا لليهود ان يحصلوا على اوغندا او مدغشقر او غيرهما، ليقيموا في أي منها وطنا يهوديا، ولكن اليهود لا يريدون سوى فلسطين، لا لاعتبارات دينية، او بسبب اشارة التوراة الى فلسطين، ولا لان مياه البحر الميت تستطيع ان تعطى عن طريق التبخير ما قيمته خمسة الاف مليون من الدولارات من المعادن والاملاح، ولان تربة فلسطين الجوفية تحتوي على كميات من البترول تبلغ عشرين ضعف احتياطي البترول في الامريكيتين، بل لان فلسطين هي ملتقى الطرق بين أوروبا واسيا وافريقيا، ولأنها المركز الحقيقي للقوة السياسية العالمية، ولأنها المركز العسكري الاستراتيجي للسيطرة على العالم"[٢٧].

ثالثا: القضية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة ودور العراق المساند لها.

قبل التطرق الى الموقف العراقي من القضية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة، لابد من الإشارة الى الدور الذي مارسه العراق في مساندته للقضية الفلسطينية قبل تلك الفترة، اذ شهدت الفترة ١٩٣٥-١٩٤١ اهتماما عراقيا واضحا بهذه القضية على المستويين الشعبي والرسمي، ويعود سبب ذلك الى تزايد الهجرة اليهودية الى فلسطين بصورة غير مشروعة، اذ ان الموقف الرسمي تراوح ما بين دعم الثورة الفلسطينية بالمال والسلاح وبين رفضه للمشاريع البريطانية الرامية لحل القضية الفلسطينية، اما الموقف الشعبي فتمثل في دعم الهيئات والمؤسسات والنوادي والصحف والجماهير لفلسطين ماديا واعلاميا[٢٨]. كما ان العراق وكرد فعل على السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية رفض التوقيع على الاتفاقية الجوية مع الولايات المتحدة في حزيران ١٩٤٧، اذ ان تطورات القضية الفلسطينية عرقل الاتفاقية بين الطرفين، حيث عبر جورج برونل مبعوث الرئيس الأمريكي هاري ترومان الى العواصم العربية عن ذلك قائلا: "ان بعض التصريحات التي ادلى بها مسؤولون امريكيون حول القضية الفلسطينية قد اغضبت بعض المسؤولين العراقيين، بحيث اخبر ممثلونا بعدم امكان عقد اتفاق من أي نوع "[٢٩].

وفي العودة الى القضية الفلسطينية وما رافقها من تطورات القى وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن (١٩٤٥-١٩٥١) خطابا امام مجلس العموم البريطاني في ١٨ شباط ١٩٤٧ اشار فيه الى ان بريطانيا قررت احالة المشكلة الفلسطينية الى الامم المتحدة، ومما جاء في خطابه: "واجهت الحكومة البريطانية تصادما شديدا في المبادئ، اذ يوجد في فلسطين نحو ١،٢٠٠،٠٠٠ عربي و ٦٠٠،٠٠٠ يهودي، ويرى اليهود ان النقطة الجوهرية في مبادئهم هي ايجاد دولة يهودية ذات سيادة، ويرى العرب ان النقطة الجوهرية في مبادئهم هي مقاومة تأسيس دولة يهودية ذات سيادة في اي جزء من فلسطين حتى النهاية...، لذلك قررنا اننا لا نستطيع قبول اية من الخطط التي تقوم بها العرب او اليهود او فرض حل نضعه نحن، ولذلك توصلنا الى ان الطريق الوحيد المفتوح امامنا هو وضع المشكلة امام قضاء الامم المتحدة"[٣٠].

حاول بيفن من خلال هذا الخطاب اظهار عجزه في التوصل الى حل يرضي الجانبين العربي الفلسطيني واليهودي، متجاهلا في الوقت نفسه ان سبب المشكلة بريطانيا نفسها من خلال

احتضانها لليهود والسير مع رغباتهم واهوائهم في جعل فلسطين دولتهم المزعومة، ضاربا عرض الحائط كافة القوانين التي اوجدتها بريطانيا في التعبير عن حرية الراي والتحرر من التبعية ورفض الاستعمار.

قدمت بريطانيا في ٢ نيسان ١٩٤٧ طلبا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد جلسة خاصة لمناقشة القضية الفلسطينية[٣١]. وعلى هذا الاساس ارسل وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي[٣٢] (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦- ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) خطابا الى نائب الامين العام للأمم المتحدة قال فيه: "ان حكومة العراق ترحب بعقد جلسة خاصة اذا كان الهدف منها تنفيذ مبادئ ونصوص ميثاق الهيئة على سكان فلسطين الشرعيين واقرار اعلان استقلالهم"[٣٣].

في ٥ ايار١٩٤٧ اصدرت الجمعية العامة قرارا يقضي بمنح الوكالة اليهودية*** فرصة الادلاء بشهادتها امام اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية، وقد تبنت الجمعية العامة هذا القرار بـــ ٤٤ صوتا مقابل رفض ٧ اصوات، وامتناع ٣، والدول الرافضة هي افغانستان، مصر، العراق، لبنان، السعودية، سوريا وتركيا[٣٤].

كما قررت الجمعية العامة بتاريخ ٧ ايار ١٩٤٧ منح الهيئة العربية العليا لفلسطين[٣٥] فرصة الادلاء بشهادتها امام الجمعية العامة[٣٦]. فكانت تلك الخطوة الاولى التي رسمتها بريطانيا في سبيل تحقيق مخططها في فلسطين من خلال اضفاء الشرعية على الوكالة اليهودية في تمثيلها لشعب لا يمتلك اية ارض او حدود، وبالتالي التمهيد للاعتراف بهذا الكيان من خلال الضغط على الدول الاعضاء داخل هذه المنظمة للاعتراف بـــ(إسرائيل) كدولة داخل اروقة الامم المتحدة.

ارسلت الهيئة العليا وفدها[٣٧] الى الامم المتحدة للمشاركة في الدورة الخاصة للجمعية العامة، الا ان الوفد اليهودي احتج على مشاركة الوفد الفلسطيني في الاجتماعات بحجة ان عددا منهم كان في المانيا اثناء الحرب العالمية الثانية، وهذا ما اتخذته الولايات المتحدة الامريكية ذريعة لمنع اعضاء الوفد الفلسطيني من الدخول، الا انها عادت وسمحت لبعض منهم بالدخول[٣٨].

وقد اشار مندوب العراق في الامم المتحدة من خلال تقرير ارسله الى وزارة الخارجية العراقية حول تشكيل لجنة تحقيق في مشكلة فلسطين صباح يوم ٢٨ نيسان ١٩٤٧ انه يجب ان

نصبر ونتعاون مع الامم المتحدة الى اخر مدى، والاستعداد للعواقب السيئة، اما ما تفعله اللجنة العربية العليا فيجب ان ينفصل تماما عن موقف الدول العربية وخططها بصفتها دولا مسؤولة واعضاء في الامم المتحدة، وخلط سياستها بسياسة اللجنة العربية العليا سيئ العواقب على فلسطين[٣٩].

حاول مندوب العراق في هذه البرقية التأكيد على العمل مع الامم المتحدة الى اخر مدى من اجل الحصول على حقوق العرب في فلسطين، ولعله كان قلقا من موقف وفد اللجنة العربية العليا في عدم اهليته لممارسة المسؤولية الملقاة على عاتقه في قضية فلسطين.

قررت الجمعية العامة في ١٥ ايار ١٩٤٧ تشكيل لجنة خاصة بفلسطين (UNSCP) لإعداد تقرير لمناقشته في دورة الجمعية العامة المقبلة، وتألفت اللجنة من ممثلي استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأورغواي ويوغسلافيا[٤٠].

عارض الجمالي تشكيل اللجنة الخاصة، وأعلن موقف الحكومة العراقية من الأسس التي ستسير عليها اللجنة في عملها، قائلا: "ان موقف حكومتي يتلخص في طلب وحدة فلسطين واستقلالها على أسس ديمقراطية، وكان يجب درج نص الوحدة والاستقلال والديمقراطية، ولما لم ترد هذه المبادئ فان الوفد العراقي يصوت ضدها، ويحتفظ بحق حكومته في اتخاذ الموقف الذي تختاره ازاء اللجنة وتوصياتها"[٤١]. ورغم معارضة تشكيل اللجنة، فان الجمالي أوصى حكومته ان تتصل بإيران احد اعضاء اللجنة لكي يؤيد فكرة الشهادة امام اللجنة باعتبار العراق عضوا في الامم المتحدة[٤٢].

وخلال الاجتماع السري الذي عقدته اللجنة الخاصة بفلسطين في صوفر بلبنان في ٢٣ تموز ١٩٤٧ القى وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي مذكرة عن الحكومة العراقية جاء فيها: "حضرة الرئيس وحضرات اعضاء لجنة التحقيق عن فلسطين لهيئة الامم المتحدة، اتشرف بالنيابة عن الحكومة العراقية ان ابدي باني متفق في الراي مع كل ما جاء في المذكرة التي قدمتها الدول العربية، وارجو ان تسمحوا لي بان اشرح في هذه المذكرة الاضافية بعض النقاط الواردة في تلك المذكرة بشيء من الاسهاب والتأكيد. وهي تتلخص بالنقاط الاربع الاتية:

- حقوق العرب وامانيهم والانتداب على فلسطين.
- اهداف الصهيونية وادعاءاتها واساليبها.

- الامور التي تنطوي عليها مشكلة فلسطين.
- استنتاجات واقتراحات(٤٣).

وفيما يتعلق بالنقطة الاولى الخاصة بحقوق العرب وامانيهم والانتداب على فلسطين، فقد قال الجمالي: "ان فلسطين جزء لا يتجزأ من (العالم العربي)، وهي واقعة في قسم حيوي منه، كما ان الوجهة الجغرافية كائنة في قلب الوطن العربي، فلو اراد احد السفر على الطرق الاعتيادية التي تقطع العالم العربي من الشمال الى الجنوب او من الشرق الى الغرب فعليه ان يمر في فلسطين،... لقد انضم العرب الى الحلفاء في الحرب العالمية الاولى تحت قيادة المغفور له جلالة الملك حسين وابنائه، وحاربو من اجل تحرير العرب ووحدتهم بما في ضمنهم عرب فلسطين،... ولكن ماذا كانت النتيجة؟ ان هذه النتيجة كانت خيبة امالهم في اواخر الحرب العالمية الاولى. اذ انه صدر في سنة ١٩١٧ تصريح بلفور الذي وعد فيه اليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وذلك بدون علم سكان فلسطين الاصليين او رضاهم"(٤٤).

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية والتي تشير الى اهداف الصهاينة وادعاءاتهم واساليبهم، فقد قال الجمالي: "ان العرب منذ صدور تصريح بلفور كانوا قد اعربوا عن تخوفهم من المطاليب الصهيونية واشمئزازهم منها، وبذلت الدولة المنتدبة جميع ما في وسعها لتهدئة مخاوف العرب من نوايا الصهيونية، ولكن الزمن والاختبار بررا مخاوف العرب هذه، ان الصهيونية تقدمت في بادئ الامر بمطاليب وضيعة ثم انكشف النقاب عن مطامعها فيما بعد رويدا رويدا، ان فلسطين تغزوها اليوم جماعات مسلحة من المهاجرين غير الشرعيين تقلهم اليها البواخر، والارهاب بالغ حده في كل مكان وزمان، واذا لم يعد هذا عملا عدوانيا واخلالا بالسلم الدولي، فما هو العدوان اذا ؟؟؟(٤٥).

اما النقطة الثالثة والتي تتعلق بماهية الامور التي تنطوي عليها مشكلة فلسطين، فقد قال الجمالي: "ان الامور التي تنطوي عليها مشكلة فلسطين هي هل في الامكان ان تسود مبادئ السلم والعدل؟، ام في الامكان نجاح السيطرة بقوة المال والدعاية المشوهة والضغط السياسي والاعمال الارهابية؟،... ماذا يكون مصير هيئة الامم المتحدة وتطبيق مبادئ ميثاقها في الوقت الذي يقوم فيه المهاجرون غير الشرعيين بغزو فلسطين، وتجري اعمال الارهاب والعنف مرأى ومسمع لجنتكم؟،... نعم ان قضية فلسطين يترتب عليها امور كثيرة، ومع ذلك فالمسالة بسيطة

وعلاجها سهل التطبيق، فهي بسيطة بالرغم من ادعاءات الصهيونيين ودعايتهم التي خلقت معضلة هي الرغبة في الغزو والسيطرة، وهي سهلة الحل بالرغم من عنف الارهابيين لأننا نعتقد بان الارهاب سهل القضاء عليه اذا استعين بالحزم في ادارة الوضع"(٤٦).

ان المذكرة التي القاها الجمالي امام اللجنة الدولية مثلت وجهة نظر الحكومة العراقية وموقفها الصريح من القضية الفلسطينية، وعبرت بشكل كبير عن امال الفلسطينيين والعرب الا انها في نفس الوقت لم تدرك حقيقة ان ما يجري في فلسطين هو امر متفق عليه بين الصهاينة والدول الفاعلة وموضوع انشاء دولة (إسرائيل) قد دخل حيز الوجود.

اوصت اللجنة بعد انقسام اعضائها الى فريقين، فريق الاكثرية ومثله مندوبو استراليا وكندا وبيرو وهولندا والارغواي وغواتيمالا والسويد وتشيكوسلوفاكيا، اوصى بتقسيم فلسطين الى ثلاثة مناطق، اما فريق الاقلية ومثله مندوبو يوغسلافيا والهند وايران فقد اوصى بان تقوم في فلسطين حكومتان مستقلتان استقلالا ذاتيا، وتتألف منهما دولة اتحادية مستقلة عاصمتها القدس(٤٧).

وجاء رد الفعل العراقي سريعا تجاه توصيات هذه اللجنة، فقد سارع رئيس الوزراء العراقي صالح جبر (٢٩ اذار ١٩٤٧-٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) الى الاتصال هاتفيا برؤساء وزراء كل من سوريا جميل مردم ولبنان رياض الصلح والاردن سمير الرفاعي وسفير المملكة العربية السعودية في بغداد والقائم بأعمال المفوضية المصرية من اجل عقد اجتماع لرؤساء الحكومات العربية للتداول في توصيات لجنة التحقيق، وقد حدد يوم ١٦ ايلول ١٩٤٧ للاجتماع في صوفر(٤٨). وقررت الجامعة العربية خلال اجتماعها اعلان الاضراب الشامل في جميع عواصم الدول العربية فجر الثالث من تشرين الاول ١٩٤٧ وحتى الساعة الثامنة عشر منه، فكان اضراب بغداد مضرب مثل في التنظيم والشمول وقوة الاحتجاج(٤٩).

وهنا لا بد من التنويه الى ان الحكومات العربية وبعد الاساليب التي اتبعتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تسخير منظمة الأمم المتحدة لتحقيق حلم اليهود في فلسطين، كان لا بد لها من اتخاذ موقف حاسم يعبر عن الرفض القاطع لهذه السياسة، اذ شرعت الجمعية العامة النظر في التقرير الذي قدمته اللجنة، فشكلت لجنة سياسية خاصة لمعالجة القضية الفلسطينية ودراسة التقرير المقدم إليها من اللجنة، وقد رفضت الوفود العربية التقرير

ومحتوياته، فكانت الأمم المتحدة سجالا بين مؤيدي التقسيم ومعارضيه دام أياما عديدة، وبسبب موقف الأمين العام للأمم المتحدة تريجفي لي الداعم لليهود فان الوفد العراقي عارض تجديد ولايته مرة ثانية، اذ كان الوفد العراقي الوفد العربي الوحيد الذي وقف مع السوفييت في رفضه تجديد ولاية الأمين العام، اذا أعلن العراق انه ومع احترامه لشخص تريجفي لي الا انه لن يصوت لتجديد ولايته لتحيزه صراحة نحو الصهيونية(٥٠).

ويقول وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي خلال مشاركته في اعمال الجمعية العامة في دورتها لعام ١٩٤٧ الخاصة بفلسطين: "اثرت نقطة قانونية شاركني فيها الاستاذ فارس الخوري رئيس الوفد السوري، وهي هل من صلاحيات الجمعية العامة ان تقسم بلدا ضد موافقة سكانه الشرعيين؟. واقترحت استشارة محكمة العدل الدولية حول ذلك، ايد اقتراحي العديد من المتكلمين ولكن الرئيس لم يأخذ الاصوات بل اجل الجلسة الى المساء ودعي بعض المؤيدين الى حفلة عشاء وجرى التصويت في غيابهم بتعادل الاصوات، فكان صوت الرئيس ايفات وزير خارجية استراليا عدم الذهاب الى المحكمة، وان الموجه الخلفي لإدارة الجلسة هو السكرتير العام تريجفي لي. وبعد سنوات معدودات ظهر كتاب هام عنوانه (قانون الامم المتحدة) للأستاذ هانس كلسن استاذ القانون في جامعة هارفرد يقول في احدى حواشيه ان الاعتراض الذي اثاره كل من مندوبي العراق وسوريا حول صلاحيات الجمعية العامة لتقسيم بلد ضد ارادة سكانه الشرعيين اعتراض وارد من ناحية تشريعية بحتة"(٥١).

وكانت الدلائل تشير الى ان مشروع التقسيم في حالة عرضه على الجمعية العامة من قبل اللجنة الخاص بفلسطين فانه لن يحصل على الاصوات المطلوبة لو جرى التصويت عليه في الموعد المحدد المقرر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٧، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى المناصرة لتقسيم فلسطين الى طلب تأجيل اجتماع الجمعية العامة لمدة ٤٨ ساعة، ووافقت الجمعية العامة على التأجيل رغم معارضة العرب(٥٢).

لاقت التوصيات السابقة للجنة والتي كانت في اغلب فقراتها مخالفة للحقائق رفضا قويا من قبل العراق، وخلال المناقشات التي جرت قبل صدور قرار التقسيم، قال الجمالي في مداخلاته: "ان موقف حكومتي يتلخص في طلب وحدة فلسطين، واستقلالها على اسس ديمقراطية، وكان يجب ادراج نص الوحدة والاستقلال والديمقراطية، ولما لم ترد هذه المبادئ

فان الوفد العراقي يصوت ضدها ويحتفظ بحق حكومته في اتخاذ الموقف الذي تختاره ازاء اللجنة وتوصياتها"[٥٣].

وعلى الرغم من كل ما قيل في القضية الفلسطينية وما قامت به الوفود العربية من اظهار الحقائق والدلائل التي تشير الى عروبة فلسطين وانتمائها الى الامة العربية، الا ان الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، والتي كانت تعول عليهما الحكومات العربية كثيرا في نصرة الحق بسبب سوء تقديراتهم وعدم قراءتهم للسياسة الغربية وتوجهاتها الرامية الى اضعاف العرب وتحقيق الحلم اليهودي في فلسطين، فان الامم المتحدة اصدرت قرارها النهائي في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ والذي من خلاله قسمت فلسطين بين العرب واليهود. وضربت عرض الحائط كل المبادئ والمواثيق التي انشات من اجلها هذه المنظمة العالمية[٥٤].

بعد صدور قرار التقسيم من قبل هيئة الامم المتحدة صرح الجمالي متهما الامم المتحدة بانها كانت سببا في خلخلة الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، وقال في ذلك: "ان الامم المتحدة بقرارها الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ تعتبر مسؤولة عن خلق اسوأ عامل لإخلال السلام والاستقرار في الشرق الاوسط"[٥٥].

وقابلت الاوساط السياسية والشعب العراقي قرار هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين باستنكار شديد واسف عميق، فانتفض الشعب العراقي معبرا عن سخطه تجاه هذا القرار، ونظم المظاهرات، واجتمع مجلس الوزراء فورا لدراسة الحالة العامة في البلاد واتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة الاخطار المحدقة بالأمن، لاسيما مع وجود نحو ١٥٠،٠٠٠ الف يهودي يتحتم على الحكومة العراقية صيانه أرواحهم وممتلكاتهم[٥٦].

نبه قرار التقسيم الدول العربية الى المؤامرة الخطيرة التي تحيكها الدول الكبرى، ومخططاتها الرامية الى تقسيم الوطن العربي وتجزئته، فخلال الاجتماع الذي عقدته جامعة الدول العربية في عالية في لبنان بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٤٧ –اي قبل صدور قرار التقسيم– فان الدول العربية كانت تدرك ان تقسيم فلسطين اصبح امرا واقعا، لذلك اجمعت الآراء على تشكيل لجنة عسكرية دائمة لمساندة الشعب الفلسطيني من ممثلي الدول العربية لدراسة القضية الفلسطينية من الناحية العسكرية، ومعاونة اهل فلسطين في الدفاع عن انفسهم[٥٧].

تزامنت تطورات القضية الفلسطينية مع مجيئ وزارة مزاحم الباجة جي في العراق (٢٦ حزيران ١٩٤٨-٦ كانون الثاني ١٩٤٩)، اذ اعلن الباجة جي عن سياسة الحكومة العراقية تجاه القضايا الخارجية وفي مقدمتها قضية فلسطين وذلك خلال من الخطاب الذي القاه في مجلس النواب بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٤٨، وقال فيه: "اني شخصيا وزملائي نعير قضية فلسطين اكبر الاهمية، ونعتبر قضيتها قضية العراق، وفي هذا الباب لا نفرق بين العراق وفلسطين، ويتبقى على كل واحد ان يفهم، سواء كان بالبرلمان ام خارجه بان الوزارة ستعمل كل ما في الامكان لفلسطين وابقائها على عروبتها"(٥٨).

واضاف: "ان سياسة العراق في قضية فلسطين معروفة، وكل وزارة اتت الى الحكم كانت تهتم بقضية فلسطين بقدر المستطاع، فلهذا لا ارى حاجة واعتقد ان من الامور البديهية ان اصرح ان هذه الوزارة ستجعل من اهم اهدافها الاهتمام الكلي لتحقيق رغبات البلاد العربية في قضية فلسطين وابقاء عروبتها"(٥٩).

وتماشيا مع سياسة الحكومة العراقية تجاه القضية الفلسطينية، وخلال الاجتماع الذي عقدته الجامعة العربية في عالية بلبنان في تموز ١٩٤٨ للنظر في طلب مجلس الامن ايقاف القتال الدائر بين العرب واليهود وعقد هدنة بينهما، رفض الباجة جي فكرة الهدنة. املا بان تستطيع الجيوش العربية تحت قيادة واحدة ومساندة قياداتها في ادامة المجهود الحربي لتحقيق النصر، واقترح الباجة جي على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الانسحاب من الامم المتحدة، واصر على مواصلة القتال، الا انه لم يوفق(٦٠).

بدأت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة جلساتها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٨ لمناقشة جدول اعمال اللجنة، ومثل العراق في هذه اللجنة آنذاك عبد الجبار الجومرد الذي كان احد اعضاء الوفد العراقي المشارك في مناقشات الجمعية العامة، حيث تلقى دعوة من الحكومة العراقية للسفر مع الوفد العراقي الى باريس، وكان وقتها عضوا في مجلس الاعيان عن مدينة الموصل، حيث كان اليهود يرغبون في جعل القضية الفلسطينية هي المادة الاولى في جدول الأعمال، في حين كان العرب يريدون جعل القضية الفلسطينية الاخيرة، واخيرا جعلت المادة الثالثة للمناقشة(٦١).

وألقى الجومرد خطابا في اللجنة السياسية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٨ حول قبول ممثلي اللجنة العربية العليا قائلا: "الوفد العراقي يؤيد بكل قواه قبول حضور ممثل لحكومة عموم فلسطين العربية في هذه اللجنة كمستمع ومتكلم، ان حكومة عموم فلسطين العربية موجودة فعلا وتمثل دولة فلسطين المعترف بها من قبل الحكومات العربية التي هي اعضاء في هذه اللجنة، فهي اذا حكومة من ناحية الواقع والحق الدولي، لأنها تملك شعبا معروفا وارضا لها حدود، ومن الغرابة ان ارى معارضة من قبل البعض في قبول ممثل لهذه الحكومة يحضر لجنتنا كمستمع، مع ان هذا البعض المعارض نفسه ممثلا لحكومة تدعي (زعما) باسم اسرائيل التي لا تمتلك ارضا محدودة، وانما هي تفتش الان عن ارض وحدود في هذا الجو السياسي الدولي المضطرب، هذه الدولة الخيالية التي لا تمتلك الا اشتاتا من البشر اشبه بالفسيفساء الملونة من عناصر واجناس مختلفة، جمعتهم من زوايا الدنيا وسمتهم حالا (شعب اسرائيل)"[٦٢].

في ظل تلك الظروف والاجواء التي رافقت القضية الفلسطينية، فان الامم المتحدة وبعد اصدارها قرار التقسيم واضفاء الشرعية على وجود اليهود في فلسطين، فإنها اصدرت قرارا في ١٤ ايار ١٩٤٨ تضمن تعيين وسيط دولي يقوم بإيجاد تسوية سلمية للوضع القائم في فلسطين، وقد امتنع العراق عن التصويت لصالح هذا القرار[٦٣].

ومن باب الامانة العلمية نورد هنا حقيقة كانت سببا في ضياع فلسطين، اشار اليها الجومرد اثناء وجوده مع الوفود العربية في منظمة الامم المتحدة، اذ يشير في مذكراته الى وجود نوع من الاستهزاء وعدم الجدية في تعامل قسم من الوفود العربية تجاه قضية فلسطين، فيقول: "ان الامير فيصل السعود دعا الوفود العربية للبحث فيما يجب عمله امام هيئة الامم المتحدة بشان فلسطين، فطلبت الكلام، وقلت: اجتمعنا مرتين في جلستي اللجنة السياسية، فلاحظت بان اعمال الوفود العربية مبعثرة غير متوافقة، وضربت عدة امثلة واقعية على ذلك، واقترحت بان تكون آراؤنا موحدة مدروسة، وهذا لا يحصل الا بعد ان نجتمع قبل كل جلسة ونقرر بيننا ما نعمل في اللجنة لنظهر امام وفود الدول باننا متفقين، وان لنا اصواتا ذات قيمة يمكن المساومة عليها في سبيل فلسطين، لان معظم هذه الوفود لديها مشاكل معروضة على الهيئة الاممية، والتفت فجأة فرأيت رياض الصلح رئيس وزراء لبنان رئيس الوفد اللبناني كان

يغمز الامير فيصل غمزة تنم عن استخفاف في رأيي هذا، فتألمت وسكتت، ودارت مناقشات طويلة لم ابد رأيي فيها"(٦٤).

ادت معارضة العراق وامتناعه عن التصويت لصالح تعيين وسيط دولي للأمم المتحدة في فلسطين، فضلا عن رفضه الدخول في هدنة مع اسرائيل الى دفع مجلس الامن الى ارسال وفد مكون من ثلاثة اشخاص وهم الفرنسي رالف بانش (R.Bansh) وكيل الوسيط الدولي، والامريكي رايلي (Riley) مراقب الاوضاع العسكرية في فلسطين، والثالث من باكستان ويدعى شمس الدين، وخلال زيارة الوفد للعراق صرحوا بانهم قدموا من اجل المفاوضة مع الحكومة العراقية لتأسيس هدنة دائمة في فلسطين(٦٥).

وقد اشار رئيس الوزراء الباجة جي الى لقائه بالوفد الاممي اثناء خطابه الذي القاه امام مجلسي النواب والاعيان في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٨ قائلا: "زارني صباح يوم الثلاثاء الماضي ثلاثة اشخاص قالوا انهم يمثلون الوساطة الدولية التي عينها مجلس الامن الموقر، وقالوا اننا جئنا الى العراق للمفاوضة لتأسيس هدنة دائمة في فلسطين، هذه الهدنة وافقت عليها الدول العربية ومن جملتها مصر، ولم يبق خارج هذا القبول الا العراق، فرددت عليهم باشمئزاز زائد بان الحكومة المصرية –حسب قولهم– وافقت على هدنة دائمة، ونرى الان جيوشها عرضة لهجمات غادرة ظالمة من الصهيونيين، فأرجوكم ان تذهبوا وترجعوا الي عندما يكون مجلس امنكم الموقر عنده قابلية لتنفيذ مقرراته، عندئذ يصبح في امكاني ان اتكلم معكم باي موضوع كان"(٦٦).

واضاف الباجة جي: "اخبرتهم ان العراق حكومة وشعبا سيستمر على انقاذ فلسطين بكل واسطة ممكنة، ولفت نظرهم الى ان الاوربيين سبق لهم ان احتلوا فلسطين، وبقوا فيها مدة طويلة، ولكننا في النتيجة انتصرنا عليهم، ولا يهمنا ابدا بسبب السلاح الذي قدمته بعض الدول الاجنبية لليهود وتمكنهم من القيام ببعض العمليات العسكرية مهما كان نوعها، فلا يمكن ابدا ان يؤثر على سياسة العراق فيما يتعلق بفلسطين"(٦٧).

وفي الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٨ لمناقشة القضية الفلسطينية القى الجومرد خطابا دام القائه ساعة وبضع دقائق، سرد فيه تاريخ فلسطين حين مجيء اليهود اليها واثبت انها كانت عربية قبل مجيئهم واثناء بقائهم فيها وبعد خروجهم منها،

مستندا في كل ما قاله على اقوال المؤرخين الكبار من اليهود، ثم تحدث عن الديانة اليهودية وبرهن على انها انتشرت في العالم بعد هجرة اليهود من فلسطين، وان الشعب اليهودي الان ليس بشعب نازل من اسرائيل، وفيهم الابيض والاسود الزنجي والاصفر الصيني، وليس لهؤلاء الحق في المطالبة بارض فلسطين(٦٨).

ثم اضاف: "اذا كان لليهود حق بالرجوع الى فلسطين لانهم كانوا قد حكموها وهم غرباء عنها بضعة سنين فيجب ان تعطى اسبانيا للعرب، وتعطى فرنسا للطليان أحفاد الرومان، وتعطى أمريكا لإنكلترا التي حكمتها اكثر من حكم اليهود لفلسطين"(٦٩).

ولم تقف القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تصب في معظمها لصالح اليهود عند حد معين، ففي ١١ كانون الاول ١٩٤٨ اصدرت الجمعية العامة قرارا ينص على انشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس تحت نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم في سبيل تعديل الاوضاع بحيث تؤدي الى تحقيق سلام دائم في فلسطين مستقبلا، وقد رفض العراق هذا القرار وصوت ضده(٧٠). لان الحكومة العراقية ومن خلال تجربتها في التعامل مع القضية الفلسطينية داخل اروقة المنظمة العالمية كانت تدرك ان جميع قراراتها تصب في مصلحة اليهود، وان اكثر القرارات التي اتخذت من اجل ارسال لجان التحقيق الى فلسطين كانت تصب جميع مقررات هذه اللجان في مصلحة اليهود وتنافي الحقائق.

في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٩ قررت الحكومة العراقية ايفاد عضو مجلس الاعيان جميل المدفعي الى عواصم الدول العربية ليعرض على المسؤولين فيها وجهة نظر العراق في ان لا تجري مفاوضات رسمية مع لجنة التوفيق الدولية الا على اسس ومبادئ معينة تتفق عليها الدول العربية، وتسعى لحمل بريطانيا وامريكا على قبولها، كعودة العرب المشردين الى وطنهم، وتعويضهم الاضرار التي لحقت بهم، وجعل مدينة القدس عربية صرفة، وان تحمل هذه اللجنة على الاجتماع بالجانب اليهودي قبل اجتماعها بالجانب العربي لمعرفة نيات اليهود واستكشاف اطماعهم(٧١).

في ٨ شباط ١٩٤٩ وصلت لجنة التوفيق الى بغداد، وكانت مؤلفة من العضو التركي حسين مجاهد بالجين والعضو الفرنسي المسيو بوسوجير (Busojer) والعضو الامريكي المستر

ماك انرويج (M.Anrweg)، واجتمعت اللجنة برئيس الوزراء في ١٩ شباط، ودام الاجتماع ثلاث ساعات، كما اجتمعت بوزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي وعدد من الشخصيات السياسية، وبعد ان عجزت عن اقناع المسؤولين العراقيين بالتفاوض مع اسرائيل غادرت العراق الى عمان(٧٢).

والقى بعد ذلك وزير الخارجية العراقي خطابا امام المجلس النيابي العراقي بتاريخ ٣ ايار ١٩٤٨ بين فيه الاسس التي تسير عليها الحكومة العراقية في سياستها الخارجية تجاه كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وامام اللجنة التوافقية، وقد لخص هذه الاسس بالنقاط الاتية:

- عدم الدخول في اية مفاوضات لتسوية قضية فلسطين قبل السماح بعودة اللاجئين الى بلادهم بدون قيد او شرط، وتعويض ما لحقهم من خسائر.
- التمسك بعروبة القدس.
- الاصرار على نزع السلاح من اليهود في كل تسوية نهائية(٧٣).

وبذلك تكون الحكومة العراقية ممثلة برئيس وزراءها ووزير خارجيتها قد قطعا الطريق على كل الجهود الرامية الى جر العراق في مفاوضات مع اليهود، بعكس الدول العربية المجاورة لفلسطين والتي دخلت في مفاوضات وعقدت اتفاقيات ثنائية مع (إسرائيل)، على الرغم من كل الجهود والمحاولات الدولية والاممية التي ضغطت على العراق من اجل عقد اتفاقية تنهي حالة الصراع بين العراق واسرائيل.

كما ان المؤامرة التي رعتها الدول الغربية ضد فلسطين لم تتوقف عند تقسيم فلسطين فحسب، بل ان الزعماء اليهود في فلسطين اعلنوا في ١٤ ايار ١٩٤٨ تأسيس دولة اسرائيل في فلسطين، وجاء الاعتراف الامريكي بهذه الدولة بعد احدى عشرة دقيقة من اعلان تأسيسها(٧٤). وتقدموا بطلب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة من اجل قبول عضويتها في هذه المنظمة، وبناء على هذا الطلب وبمساندة قوية من الولايات المتحدة الامريكية اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بتاريخ ١١ ايار ١٩٤٩ بقبول عضوية اسرائيل في الامم المتحدة، وكان من الطبيعي ان يعارض العراق قبول هذه الدولة في المنظمة والعالم ويعارض قبول عضويتها ويصوت لصالح رفض هذه العضوية(٧٥).

وهنا يجب الاشارة الى الدور الذي مارسته الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في ابعاد القضية الفلسطينية عن مناقشات الجمعية العامة كبند رئيسي بدءا من الدورة السابعة عام ١٩٥١، وعوملت بعدها القضية الفلسطينية تحت عناوين فرعية لقضية لاجئين لا اكثر(٧٦).

ان حجم المؤامرة التي خططت لها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ضد فلسطين وشعبها ما هي الا صورة من صور السياسة الغربية التي تهدف الى تجزئة المنطقة العربية وخلق المشاكل فيها حتى تتمكن من السيطرة عليها وعلى مقدراتها، اذ ان الدول الغربية تدرك وبشكل لا يقبل الشك ان فلسطين هي دولة عربية منذ الازل الا ان مصالحها تفرض عليها ايجاد دولة في هذه المنطقة ترعى المصالح الامريكية والغربية مقابل وقوف الولايات المتحدة الامريكية الى جانبها والدفاع عنها، ووجدت الولايات المتحدة الامريكية في المشروع اليهودي ضالتها، فتبنت هذا المشروع وسعت الى تحقيقه وايجاد دولة اسرائيل ولو بالقوة.

وبقدر ما كان موقف العراق واضحا وصريحا وقويا تجاه القضية الفلسطينية في منظمة الامم المتحدة، نجد هنالك مواقفا عربية اسهمت بصورة مباشرة او غير مباشرة في ضياع فلسطين، من خلال عدم مبالاتها واستهتارها في التعامل مع القضية الفلسطينية، هذا الموقف الذي انعكس بدوره على القضية الفلسطينية والقضايا العربية الاخرى.

خاتمة واستنتاجات

خلصت الدراسة الى جملة من النتاج التي وجدنا انه من الضروري الوقوف عندها وهي كالاتي:

١ – اعتماد اليهود في دعوتهم الى انشاء وطنهم المزعوم في فلسطين بناء على معتقدات وأفكار دينية تتنافى مع ماادعوه بالفكر السامي المتمثل الابتعاد عن المذهبية والتعصب الديني وتجاوز البعد الديني في التعامل مع الاخرين، أي انهم انحرفوا عن مسارهم الذي رسموه لأنفسهم.

٢– استغل اليهود امكانياتهم المادية في الدعاية لمشروعهم القومي– الديني واستقطابهم لأكبر عدد من المتصهينين المؤيدين لهذه الفكرة، اذ استطاعوا من خلال تلك الدعائية اظهار اليهود بأنهم شعب مفترى عليه تعرض للاضطهاد والظلم من قبل النازيين، في حين انهم مارسوا أقسى أنواع الإرهاب ضد شعبنا العربي في فلسطين.

٣– اسهم الدعم البريطاني لليهود في تكريس فكرة انشاء الوطن القومي لهم، اذ قدمت بريطانيا كافة التسهيلات لليهود وتبنت أفكارهم، مما جعل فكرة الدولة اليهودية تتحول الى مشروع ومن ثم الى قضية قابلة للتنفيذ، ثم جاء الدور الأمريكي المساند لهم والذي لا يقل عن الدعم الذي قدمته لهم بريطانيا، اذ اسهم الطرفان البريطاني والامريكي في خلق دولة (اسرائيل) لا سيما بعد ان تم عرض القضية على منظمة الأمم المتحدة والتي كانت أداة بيد هذه الدول من خلال تأثيرهما وسطوتهما السياسية والاقتصادية على الدول الأعضاء، وبالتالي اصدار القرارات التي تؤيد اليهود وتناصرهم، والتي كان اشدها قسوة القرار الخاص بقيام دولة إسرائيل ومباركته من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.

٤– حاول العراق ومن خلال منظمة الأمم المتحدة الدفاع عن حقوق العرب الفلسطينيين، اذ كرس العراق سياسته الخارجية في دعم القضية الفلسطينية، حيث بين للدول الأعضاء حجم الظلم والحيف الذي وقع على الفلسطينيين في مقابل تفنيد كافة البراهين والدلائل التي قدمها اليهود من اجل تغيير هوية فلسطين، اذ ان الخطابات والكلمات التي القاها ممثلوا العراق ومندوبيها في تلك المنظمة دحضت كافة الدلائل التي قدمها اليهود والتي كانت في اغلبها تستند الى حقائق مزيفة لا تمت الى الحقيقية باي صلة.

٥- دعا العراق من خلال منظمة الأمم المتحدة توحيد الموقف العربي وإظهار العرب بمظهر القوة التي تستطيع الوقوف بوجه الاطماع والمشاريع الرامية الى تجزئة وتقسيم الوطن العربي، الا ان بعض مندوبي الدول العربة كانوا غير جادين في دعمهم للقضية الفلسطينية مما أدى الى تشتيت المواقف الامر الذي انعكس سلبا على القضية الفلسطينية.

٦- أظهرت القضية الفلسطينية زيف الشعارات التي رفعتها منظمة الأمم المتحدة والغاية التي انشات من اجلها والمتمثلة بحق تقرير المصير وتحرير الشعوب من السيطرة والتسلط، اذ ان القرارات التي أصدرتها هذه المنظمة وتحديدا انشاء دولة (اسرائيل) دلت على سيطرة الدول الكبرى على مقدرات واصوات الدول الأعضاء من خلال التأثير عليهم والضغط لإصدار القرارات التي تصب في مصالحهم، بغض النظر عن النتائج السلبية التي ستنتج عنها تلك القرارات، اذا ضغطت الولايات المتحدة وبريطانيا على الدول الأعضاء بالترغيب والترهيب من اجل التصويت على اعلان دولة (اسرائيل).

هوامش البحث ومصادره:

(١) اكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، (القاهرة- ١٩٥٥)، ص٤٢.

(٢) حسان علي حلاق، دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٨-١٩٠٩)، (بيروت- لا.ت)، ص٧.

(٣) مؤسس الحركة الصهيونية، ولد في بودابست ١٨٦٠ وانتقل الى فيينا واستقر فيها، عمل في الصحافة في صحيفة (نويه فرايه بريسي) بين عامي ١٨٩١-١٨٩٥، واصدر كتابا باللغة الألمانية اسماه (الدولة اليهودية) ضمنه القواعد التي تقوم عليها الصهيونية الجديدة التي تهدف الى جمع اليهود في دولة خالصة لهم، توفي في ١٩٠٤. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٧، (بيروت-١٩٩٤)، ص١٠٧.

(٤) عبد الفتاح محمد العويسي، جذور القضية الفلسطينية ١٧٩٩-١٩٢٣، ط٣، (الجزائر- ٢٠١٣)، ص١٠١.

(٥) علي محمد الصلابي، السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية، ط١، (بيروت- ٢٠١٠)، ص٥٨.

(٦) المصدر نفسه، ص٥٨- ٥٩.

(٧) زعيتر، المصدر السابق، ص٤٣.

(٨) الصلابي، المصدر السابق، ص٦٠-٦١.

(٩) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩١٢-١٩٣٩، ط٢، (طرابلس- ١٩٨٢، ص٣٧-٣٨.)

(١٠) المصدر: حسن صبري الخولي، فلسطين بين مؤامرات الصهيونية والاستعمار، (القاهرة- ١٩٦٨)، ص١٢.

(١١) عمر الصالح البرغوثي و خليل طوطح، تاريخ فلسطين، (بورسعيد- لا. ت) ص، ٢٦١.

(١٢) نهاد محمد سعدي الشيخ خليل، دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني (١٦٥٦-١٩١٧)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب، الجامعة الإسلامية غزة،(غزة-٢٠٠٣)، ص١٨١.

(١٣) زعيتر، المصدر السابق، ص٤٩- ٥٠.

(١٤) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط١٠، (بيروت- ١٩٩٠)، ص١٣٦.

(١٥) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، (بيروت- ٢٠١٢)، ص٤١

(١٦) المصدر نفسه، ص٤١.

(١٧) احمد محمود علو السامرائي، "تطورات القضية الفلسطينية بين عامي ١٩١٤-١٩٣٩"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٠، العدد١١، تشرين الثاني ٢٠١٣، ص٧١٧-٧١٨.

(١٨) محمد فيصل عبد المنعم، اسرار ١٩٤٨، (القاهرة- ١٩٦٨)، ص٩٠.

(١٩) خلة، المصدر السابق، ص٧٤٠.

(٢٠) الخولي، المصدر السابق، ص١٨.

(٢١) عادل حسن غنيم، "الولايات المتحدة الامريكية والقضية الفلسطينية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)"، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الرابع، (قطر- ١٩٨١)، ص١١٢

(٢٢) المصدر نفسه، ص١١٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص١١٤.

(٢٤) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية- الامريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، (بغداد- ٢٠٠٦)، ص٣٣٩.

(٢٥) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، (الكويت- ١٩٧٨)، ص٥٣- ٥٤.

(٢٦) جاك تنى، الاخطبوط الصهيوني وخيوط المؤامرة لابتلاع فلسطين، تعليق وتقديم هشام عواض، (القاهرة- ٢٠٠١)، ص٤٧.

(٢٧) خيري حماد، التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، (القاهرة- ١٩٦٤)، ص٣٣.

(٢٨) نوار حازم حافظ العجيلي، دور العراق في الشرق الأوسط ١٩٣٢-١٩٥٨، (بغداد- ٢٠١٨)، ص٩٨-٩٩.

(٢٩) مصطفى، المصدر السابق، ص٥٧.

(٣٠) تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية، المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٧ الى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، ترجمة فاضل حسين، (بغداد- ١٩٥٦) ص٦٥-٦٦.

(٣١) صلاح العقاد، قضية فلسطين: المرحلة الحرجة ١٩٤٥- ١٩٥٦، (القاهرة- ١٩٦٧)، ص٣٨.

(٣٢) ولد محمد فاضل الجمالي في مدينة الكاظمية عام ١٩٠٣، ونشا في بيئة دينية متمسكة بالشعائر الدينية، دخل المدرسة في عام ١٩١٠، عين في عام ١٩١٨ معاون معلم في مدرسة الكاظمية الابتدائية، في عام

١٩٢٢ رشح للدراسة في الجامعة الامريكية في بيروت، أسس مع طلاب عراقيين في العام ١٩٢٤ جمعية الطلاب العراقيين في بيروت، في عام ١٩٢٧ مثل الجامعة الامريكية في مؤتمر طلابي في سويسرا، وفي نفس العام عين مدرسا في دار المعلمين العالية في بغداد، رشح للدراسة على نفقة وزارة المعارف العراقية في عام ١٩٢٩ للدراسة في جامعة كولومبيا في نيويورك، تزوج في العام ١٩٣٣ من من سارة هيدن بأول وهي أمريكية من اصل كندي، في عام ١٩٤٣ نقل الجمالي الى وزارة الخارجية العراقية كان احد أعضاء الوفد العراقي المشاركين في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ لانشاء منظمة الأمم المتحدة، توفي عام ١٩٩٧. للتفاصيل ينظر: رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام ١٩٥٨، ط١، (بيروت- ٢٠١٢)، ص١٩- ٦٣.

(٣٣) عبد التواب احمد سعيد، العراق والقضية الفلسطينية بين ١٩٣٦- ١٩٤٧، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة عين شمس، (القاهرة- ١٩٧٨)، ص٢١٥.

(٣٤) قرارات الاممم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤، مراجعة وتحقيق جورج طعمة، ط٢، (بيروت- ١٩٧٥)، ص٣.

(٣٥) تشكلت اللجنة العربية العليا بعد الاحداث التي حصلت جراء مقتل يهوديين في قرية بلعا، حيث حث الحاج امين الحسيني في ٢٤ نيسان القرويين الى حضور صلاة الجمعة، وعلى اثر تلبية الدعوة وبدا الاتصالات بين كافة الأطراف الفلسطينية تقرر تشكيل اللجنة العربية العليا في ٢٥ نيسان ١٩٣٦ برئاسة السيد امين الحسيني وعضوية احمد حلمي عبد الباقي امينا ماليا و السيد عوني عبد الهادي امينا للسر. ينظر: إبراهيم أبو شقرا، مفتي قلسطين الحاج امين الحسيني وثورة ١٩٣٦-١٩٣٩، ط١، (دمشق- ١٩٩٩)، ص١٧-١٨..

(٣٦) قرارات الأمم المتحدة بشا فلسطين، المصدر السابق، ص٣

(٣٧) تشكل الوفد الفلسطيني من اميل الغوري رئيسا وعضوية رجائي حسين، هنري كتن، عيسى نخلة، اصف كمال وراسم الخالدي. ينظر: طاهر خلف البكاء، "الأمم المتحدة وقضية فلسطين ١٩٤٧"، مجلة كلية المعلمين، العدد ٢٩، السنة ٨، (بغداد- ٢٠٠١)، ص٢٦٢.

(٣٨) محمد زاير الكورجي، القضية الفلسطينية وهيئة الامم المتحدة ١٩٤٧-١٩٥٦، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، (بغداد، ٢٠٠٦)، ص٥٢.

(٣٩) بشار فتحي جاسم العكيدي، موقف العراق من القضايا العربية في الأمم المتحدة دراسة تاريخية سياسية (١٩٤٥- ١٩٦٨)، ط١، (عمان - ٢٠١٥)، ص٢٤٢.

(٤٠) قرارات الجمعية العامة بشان فلسطين، المصدر السابق، ص٣.

(٤١) الهاشمي، المصدر السابق ص١٣١.

(٤٢) العكيدي، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(٤٣) وزارة الخارجية، مذكرة العراق عن القضية الفلسطينية، قدمها باللغة الإنكليزية معالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي الى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين في اجتماعها السري بصوفر (لبنان) بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٤٧، (بغداد- ١٩٤٧)، ص١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص١-٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص٥-٦.

(٤٦) المصدر نفسه، ص١٤- ١٥.

(٤٧) العكيدي، المصدر السابق، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٤٨) ممدوح عارف الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومية ١٩٤١- ١٩٥٨، ط١، (بيروت-١٩٧٩)، ص٢٤٢.

(٤٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ط٣، ج٧، (بغداد- ١٩٨٨)، ص١٩٢.

(٥٠) محمد فاضل الجمالي، "علاقات العراق مع دول الشرق الأوسط من ١٩٤٥- ١٩٥٨"، العدد ١١٢، السنة ٣٠، (تونس-١٩٩٣)، ص٢٢.

(٥١) محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني واثره في الواقع العربي، ط١، (بيروت-١٩٦٤)، ص٢٢- ٢٣.

(٥٢) البكاء، المصدر السابق، ٢٧٧.

)(٥٣) الهاشمي، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٥٤) قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين، المصدر السابق، ص٤- ١٢.

(٥٥) العكيدي، المصدر السابق، ص٢٥٢.

(٥٦) الحسني، المصدر السابق، ص١٩٦-١٩٧.

(٥٧) موسوعة تاريخ القوات العراقية المسلحة، وزارة الدفاع والمقر العام، ط١، ج٣، (بغداد-١٩٩١)، ص٢١٠.

(٥٨) عدنان الباجة جي، مزاحم الباجة جي سيرة سياسية، (لندن- ١٩٨٩)، ٢٧٩.

(٥٩) المصدر نفسه، ص٢٨٠.

(٦٠) الروسان، المصدر السابق، ص٢٦٨.

(٦١) مذكرات شخصية للدكتور عبد الجبار الجومرد بحوزة عائلته، وهي مذكرا بخط اليد.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين، المصدر السابق، ص١٦-١٧.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ط٧، ج٨، (بغداد- ١٩٨٨)، ص٣٩-٤٠.

(٦٦) الباجة جي، المصدر السابق، ص٣٢٠.

(٦٧) المصدر نفسه، ص٣٢٠.

(٦٨) مذكرات الجومرد.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين، ص١٨-١٩.

(٧١) الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٧٢.

(٧٢) أطياف حميد عبد الزبيدي، العراق والصراع العربي- الصهيوني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (بغداد- ٢٠٠١)، ص٣٤.

(٧٣) الخطاب الذي القاه معالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير خارجية العراق في المجلس النيابي يوم ٣/٥/ ١٩٤٩ عن السياسة الخارجية للحكومة العراقية، (بغداد- ١٩٤٩)، ص٥.

(٧٤) مصطفى، بريطانيا وإسرائيل، ص١٣٤.

(٧٥) قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين، المصدر السابق، ص٢١.

(٧٦) محمد الخضر، قراءة في الدور السياسي للأمم المتحدة، ط١، (دمشق-٢٠٠١)، ص٣٦.